قضية اليوم

# أوجيرو: فوضى مستمرة

**كبيرة هي الضجة التي أثيرت في شأن ما سُرّب من رواتب ضخمة لعدد من الموظفين والمدراء. تم التشكيك بالمعلومات لكن أحداً لم يعلن عدم صحتها. حتى الحديث عن فروقات عن ثمانية اشهر لم تكن مقنعة لتبرير الارقام المرتفعة، لأنها ببساطة لم تكن شاملة. وضع أوجيرو ليس على ما يرام. بعد ازمة الرواتب أثيرت ازمة المناقلات، وها هي الإشاعات عن فصل منصبي المدير العام عن رئيس الهيئة تقترب من الواقع**

من خالف مذكرة المدير العام التي تحدد عدد الساعات الإضافية كوفئ ومن التزم بها تراجع راتبا (الوكالة الوطنية للإعلام)

إيلي الفرزلي

لم تنته قضية نقل الموظفين في هيئة أوجيرو من مراكز عملهم خلافاً للأصول. وعلى رغم عودة المدير العام عماد كريدية عن قراراته، بعد أن استدعى كل الموظفين الذين أخذ الإجراء بحقهم، واعتذر من بعضهم، تبين أنه عاد وأصر على معاقبة البعض الآخر. لكنه هذه المرة لم يعتمد الأسلوب السابق (توقيع طلبات النقل بشكل منفرد ومن دون موافقة الموظفين ومدرائهم)، إنما طلب من الموظفين أنفسهم توقيع طلبات نقلهم رغماً عنهم، لمجرد الارتياب بهم. من هؤلاء: ملاك دهيني، ساسين ضاهر، وصفي طاهر وأسامة عمرو.

أما من شكك في ضخامة رواتب بعض موظفي أوجيرو عن شهر أيار، والتي نشرت «الأخبار» بعضها، وأبرزها راتب كريدية البالغ 112 مليون ليرة، أو من برر ضخامتها بتضمنها فروقات رواتب ثمانية أشهر، فهو تناسى أن الفروقات جاءت عشوائية وغير عادلة وغير مبنية على قواعد ثابتة، فكانت النتيجة تضخم رواتب فئة قليلة من المدراء والموظفين المحظيين وتراجع رواتب السواد الأعظم من الموظفين، ما أدى إلى اعتراضهم على حسم «السلف» من رواتبهم. حتى تحميل المسؤولية إلى الموظفين الذين تراجعت رواتبهم، انطلاقاً من أنهم لم يعملوا ساعات إضافية كافية لكي لا يتأثر راتبهم بحسم السلف مقابل زيادة الدرجات الأربع (تقدر الدرجات الأربعة بنحو 40 ساعة عمل إضافية) لم يكن مقنعاً. وعليه، فإن من التزم بالمذكرة التي تحدد الحد الأقصى للساعات الإضافية بـ35 ساعة، تراجع راتبه، فيما ارتفعت رواتب من لم يلتزموا بالمذكرة أو سجلت لهم ساعات إضافية غير محققة.

اعتراضات الموظفين كانت كبيرة، فاضطرت الإدارة، المتخبطة في القرارات العشوائية، إلى التراجع عن تطبيق الحسومات. لكن ذلك لم يحل دون حصول فئة محددة من العاملين والمدراء على تعويضات كبيرة في شهر أيار، هي قيمة فروقات تطبيق سلسلة الرتب والرواتب بمفعول رجعي عن الفترة السابقة الممتدة لفترة 8 أشهر فقط، من شهر أيلول 2017 ولغاية شهر نيسان 2018، وتم احتسابها وصرفها للموظفين مع رواتب شهر أيار الفائت.

الأبرز أن من بين هؤلاء من لم يكن له أي مهمة أو عمل أساسي أو مكتب أو حتى مكان عمل في الهيئة أو من

> **موظفون لا يزورون أوجيرو لكن يحصلون على ساعات إضافية**

لم يزر مركز عمله منذ أشهر طويلة، على ما تشير اللوائح المسربة التي تنشر «الأخبار» عينة إضافية منها. إضافة إلى أزمة الرواتب التي لا تزال تتفاعل في الهيئة، تفاعلت مسألة حصول مدير الشبكات هادي بو فرحات على أربع درجات استثنائية، كما انتشرت رسالة نصية في شأنها بين الموظفين، انطلاقاً من أنها مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية في أوجيرو. لكن المفاجئ أن كريدية قام بحملة تحقيق واسعة مع الموظفين لمعرفة مصدر الرسالة، وهو ما وجد فيه موظفون تعدياً فاضحاً على حرية التعبير والتواصل.

وكانت القصة قد بدأت منذ أسابيع قليلة، حين اتخذ مجلس إدارة الهيئة قراراً يقضي، خلافاً للقوانين ولنظام المستخدمين، بزيادة أربع درجات إضافية استثنائية لترفيع بو فرحات، الذي يشغل في الوقت نفسه، منصب عضو مجلس إدارة الهيئة. ما يعني أن بو فرحات قد حصل في شكل إجمالي، مع الدرجات الأربع التي أعطيت أخيراً لجميع موظفي الهيئة، ربطاً بسلسلة الرتب والرواتب، على ما مجموعه ثماني درجات. وأصبح بالتالي أعلى موظف في هيئة أوجيرو مع أعلى أقدمية على رغم صغر سنه قياساً للمدراء العاملين في الهيئة، مما يجعله يتخطى في الأقدمية جميع المدراء الذين هم أقدم منه بسنوات عدة أمثال طوني حنا وجورج اسطفان وإيلي زيتوني ومحمد محيدلي وأحمد رملاوي وغيرهم. وقد وصف هذا الإجراء بأنه تمهيد ليشغل بو فرحات منصب المدير العام للهيئة بالوكالة في كل مرة يغيب فيها كريدية أو حين انتهاء فترة ولايته بعد سنة ونصف السنة.

وتذكر المصادر أن بو فرحات قد قايض تمرير هذا القرار في مجلس إدارة الهيئة مع الدكتور غسان ضاهر، العضو الآخر في مجلس إدارة الهيئة، مقابل الموافقة من قبله على تمرير اتفاق عقد خدمات استشارية تقنية مع ضاهر، خلافاً للقانون، براتب 5 آلاف دولار أميركي شهرياً تضاف إلى التعويضات التي يتقاضاها بصفته عضو مجلس إدارة والتي تبلغ ألفي دولار شهرياً. وبحسبة بسيطة لفئة ودرجات بو فرحات، يقول المصدر إنه يتبين أنه من المفترض أن يكون قد شغل منصبه الذي يشغله حالياً لأكثر من عشرين سنة مضت، في حين أنه في الواقع لم يمر عليه في هذا منصبة كمدير للشبكات سوى سنة واحدة.

وتأتي هذه الخطوة وسط حديث متزايد عن رغبة التيار الوطني الحر بفصل منصب المدير العام عن منصب رئيس الهيئة، اللذين يشغلهما كريدية حالياً، كما كان يشغلهما عبد المنعم يوسف، وضمه إلى الكوتا المسيحية في المناصب الإدارية (كما كان سابقاً). علماً أن بو فرحات هو المرشح الوحيد من قبل العونيين لاستلام هذا المنصب. وفي ظل رفض تيار المستقبل للفصل، طرحت أيضاً إمكانية استبدال منصب المدير العام لأوجيرو بمنصب المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان (مسيحي حالياً)، إلا أن الأمر لم يبت بعد. وعليه، فإن خطوة زيادة الدرجات الأربع لبو فرحات تمهد واقعياً لتسلمه الإدارة العامة لأوجيرو، وبالتالي الدخول إلى دائرة القرار في قطاع الاتصالات، التي يسيطر عليها المستقبل (وزير الاتصالات ورئيس مجلس إدارة أوجيرو ومديرها العام).

## الرواتب المرتفعة... تابع

تستكمل «الأخبار» نشر عيّنة إضافية من الموظفين ورواتبهم عن شهر أيار (القيمة الصافية التي حُوِّلت إلى الحسابات المصرفية لهؤلاء الموظفين بعد اقتطاع ضريبة الدخل واشتراكات الضمان الاجتماعي والحسومات التقاعدية الأخرى). كذلك لا تدخل ضمن هذه التحويلات قيمة السلف المالية التي كان قد سبق للهيئة أن دفعتها بشكل إضافي وبشكل شهري مباشرة لكل هؤلاء الأشخاص كبدل عمل إضافي شهري يقدر بـ 75 ساعة عمل إضافية شهرية (أجريت مقاصة حسمت بنتيجتها الدرجات الأربع من السلف):

1- جورج أسطفان، رئيس النقابة: 43 مليون ليرة.
2- طوني حنا، المدير الفني: 42 مليون ليرة.
3- جبران خوري، بتصرف رئيس الهيئة: 26 مليون ليرة.
4- غابي سميرة: 25 مليون ليرة.
5- بسام جرادي، مدير الموارد البشرية: 41 مليون ليرة.
6- رفعت ناقوزي: 24 مليون ليرة.
7- غريس حداد، مكتب الشؤون القانونية: 24 مليون ليرة.
8- رولا رباح: 23 مليون ليرة.
9- عبد الرؤوف قبلان، شؤون تنظيم الاتصالات: 22 مليون ليرة.
10- فؤاد بلوط: 22 مليون ليرة.
11- محمد أبو زينب، قطاع الرواتب والأجور: 22 مليون ليرة.
12- خالد مواس، مكتب الخلوي في الوزارة: 22 مليون ليرة.
13- عبد الله إسماعيل، أمين سر النقابة: 21 مليون ليرة.
14- مهند الخطيب: 21 مليون ليرة.
15- جوزيف بارود: 21 مليون ليرة.
16- حسام جهير: 21 مليون ل.ل.
17- محمد سلطاني: 21 مليون ليرة.
18- منذر ريفي: 20 مليون ليرة.
19- ركان حوى: حارس: 19 مليون ليرة.
20- حكمت أدهمي: من دون مهمة: 19 مليون ليرة.
21- تهامة غادر: 17 مليون ليرة.
22- محمد الجنون: 15 مليون ليرة.
23- ماهر مجذوب: 23 مليون ليرة.
24- حسن التقي: 22 مليون ليرة.
25- خليل حرشي: 19 مليون ليرة.



تقرير

# استبدال استيراد المازوت الأحمر بالأخضر لمصلحة من؟

**ابتداءً من نهاية تموز المقبل، سيتوقف لبنان عن استيراد المازوت الأحمر المخصص للاستهلاك الخاص. فينتقل إلى استيراد المازوت الأخضر حصراً. قرار يعيد هيكلة بنية السوق القائمة على احتكار الدولة لاستيراد المازوت الأحمر، وعلى احتكار القطاع الخاص لاستيراد لمازوت الأخضر. مبررات القرار كثيرة، لكن حسابات الربح والخسارة لا تزال ملتبسة**

محمد وهبة

أعلن أمس وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال سيزار أبي خليل «الانتقال كلياً من المازوت الأحمر إلى المازوت الأخضر نهاية شهر تموز المقبل»، مشيراً إلى أن «لا كلفة اقتصادية إضافية على المواطن، لأن ظروف السوق أدت إلى تساوي أسعار المازوت الأحمر والأخضر». كذلك قال إن القرار يحمل مفاعيل بيئية إيجابية بسبب الفرق بين نسبة الكبريت المرتفعة في المازوت الأحمر والنسبة المنخفضة في المازوت الأخضر، أي «لن يبقى مازوت ملوث في السوق اللبنانية».

وبحسب أبي خليل، لا يشمل القرار استيراد المازوت الأحمر المخصص لاستهلاك معامل الكهرباء في لبنان، رغم أنه «أعلى من 10 بي.بي.إم، وهو فقط لكهرباء لبنان لتشغيل معملي الزهراني ودير عمار، لأنهما يعملان على المازوت»، إلا أنه أوضح أن هناك خطة تقضي بأن يبدأ تشغيل المعملين بواسطة الغاز قريباً بعد استكمال فضّ عروض «محطات استيراد الغاز الطبيعي».

### إعادة هيكلة السوق

لا شكّ في أن قرار أبي خليل يؤدي إلى إعادة هيكلة جذرية في بنية السوق. فهو، من جهة، يلغي استيراد المازوت الأحمر المحتكر من الحكومة اللبنانية عبر منشآت النفط، ويوسّع، من جهة ثانية، استيراد المازوت الأخضر الذي كان محتكراً من القطاع الخاص، أي من تجار المشتقات النفطية. في عام 2017، أي قبل صدور القرار، استورد لبنان نحو 2300 طن مازوت أحمر، منها 870 ألفاً عبر منشآت النفط وبيعت في السوق، فيما الباقي مخصص لاستهلاك معامل الكهرباء ويُستورَد عبر عقود من دولة لدولة. يقال إنها تنطوي على فساد واسع ناتج من اتفاقات جانبية بين مستورد محلي والشركات الحكومية في كل من الجزائر (أحد رموز هذه الصفقات، وهو جزائري من أصل فرنسي، مطروح تجنيسه في مرسوم التجنيس الحالي) والكويت.

على أي حال، أثار قرار إلغاء استيراد المازوت الأحمر المخصص للاستهلاك الخاص، التساؤلات عمّن ستؤول إليه حصّة منشآت النفط السوقية. فهل تستأثر الشركات الخاصة باستيراد المازوت الأخضر، أم أن الدولة ستكون شريكاً معها؟ ومن الأسئلة التي طُرحت أيضاً في السوق، ما إذا كانت الشركات الخاصة مستفيدة من هذا القرار بسبب المضاربة التي تتعرض لها من تهريب المازوت الأحمر من سوريا إلى لبنان، وهل تبرّر الكلفة البيئية هذا القرار، رغم أن الفقراء في المناطق هم الأكثر استهلاكاً للمازوت الأحمر المستعمل للتدفئة في المناطق الجبلية وفي المصانع؟

### مبرّرات بيئية وتجارية

بحسب المعلومات المستقاة من مسؤولين رسميين ومن تجمع مستوردي النفط وتجار محروقات غير منضوين في التجمّع، فإن القرار له مبرّراته التجارية أيضاً ويثير بعض الشكوك أيضاً. فقد صار صعباً استيراد المازوت الأحمر من أوروبا حيث أوقف استعماله، ولم يعد متوافراً إلا في مناطق محدّدة في العالم مثل روسيا (مناطق البحر الأسود) والولايات المتحدة الأميركية. وتضيف المعلومات أنه يرتقب أن توقف روسيا إنتاج المازوت الأحمر وتصديره ابتداءً من عام 2022، ما يعني أن استيراده من أي مكان آخر سيكون مكلفاً جداً، فضلاً عن ضرره البيئي. ويشير المدافعون عن القرار إلى أن توحيد النوعية في السوق سيخفّف من الفاتورة الصحية التي ندفعها بسبب تساقط الكبريت الناتج من استهلاك المازوت الأحمر واشتعاله في الأجواء اللبنانية.

ومن المبررات أيضاً، أن هناك اتفاقاً مع مستوردي المشتقات النفطية على أن لا يحصر استيراد المازوت الأخضر

> **فرْض على الشركات أن تشتري من منشآت النفط 400 ألف طن من المازوت الأخضر**

بيد جهة معيّنة، بل أن يجري تقاسم الحصص في السوق عبر إجبار الشركات المستوردة على شراء كمية من المازوت الأخضر من منشآت النفط مساوية لكميات المازوت الأحمر التي كانت تشتريها من المنشآت سابقاً، أي ما يوازي 400 ألف طن. في البداية، كان تجمّع مستوردي المشتقات النفطية يرفض هذا الأمر وأبلغ وزارة الطاقة رفضه أن تفرض عليه شراء حصّة من منشآت النفط، لكنّه رضخ بعدما استصدرت منشآت النفط قراراً من مجلس شورى الدولة يتيح لوزير الطاقة إعادة العمل بإجازات الاستيراد وقت اللزوم. الشركات كانت تريد استمرار احتكارها للمازوت الأخضر ولا تريد أي منافسة من الدولة.

### استنسابية القرار وتوابعه

في المقابل، وجّهت انتقادات إلى القرار، مفادها أنه يمنح وزير الطاقة سلطة استنسابية قد تستعمل بنحو فاسد. وجود إجازات الاستيراد كأداة قمعية يرتّب نتائج عكسية على الهدف من القرار، إذ قد يلجأ أي وزير للطاقة إلى اتفاقات جانبية مع مستورد معيّن من أجل منحه إجازة استيراد على حساب آخرين، ويمكنه أيضاً أن يزيد حصّة هذا المستورد ويقلّص حصص آخرين. بمعنى آخر، إن إجازة الاستيراد الصادرة عن وزير الطاقة لا تخضع لأي شكل من الضوابط والأصول، بل هي أداة استنسابية وفق أهواء الوزراء بصرف النظر عن هويتهم.

كذلك يرى تجار النفط أن الأهداف البيئية لا تتحقق إلا إذا اتخذ الوزير قراراً بمنع استعمال المازوت الأحمر المخصص لمعامل كهرباء وبمنع مواد نفطية مشابهة فيها نسبة مرتفعة جداً من الكبريت تستعمل في معامل الإسمنت. ويضاف إلى عناصر التلوّث هذه أن هناك كمية كبيرة من الزيوت المحروقة التي تستعمل بطريقة عشوائية في المصانع والمخابز والأفران... وباستثناء الكميات التي أوقف استيرادها، فإن الكميات المستعملة من المازوت الأحمر والمواد المشابهة التي تحوي نسبة عالية من الكبريت والتي توافق وزارة الطاقة على استيرادها لا تزال نسبة التلوّث فيها أعلى بنحو مرتين ونصف من الخفض المحقق بنتيجة وقف استيراد المازوت الأحمر المخصص للاستهلاك الخاص.

أما بالنسبة إلى التهريب الذي يستفيد منه الفقراء من سكان المناطق الجبلية، فإنه من أبرز عناصر المنافسة التي كان يتعرض لها مستوردو النفط في لبنان. الكميات المهرّبة قد لا تكون متوافرة دائماً في السوق، لكنها أقل كلفة على المستهلكين.

القرار لن يغيّر على المستهلك إلا في أمر واحد: نسبة الحرق في المازوت الأحمر أقل منها في المازوت الأخضر، ما يعني أن الكميات المستهلكة في لبنان من المازوت الأخضر قد تزيد بسبب وقف استيراد المازوت الأحمر، ولا سيما لدى مصادر الاستهلاك المتصلة بالتدفئة المنزلية في المناطق الجبلية، وفي المصانع التي كانت تعتمد على المازوت الأحمر للحصول على طاقة رخيصة لتشغيل خطوط إنتاجها.

أكبر الخاسرين من قرار وزير الطاقة هم الفقراء في المناطق الجبلية (هيثم الموسوي)

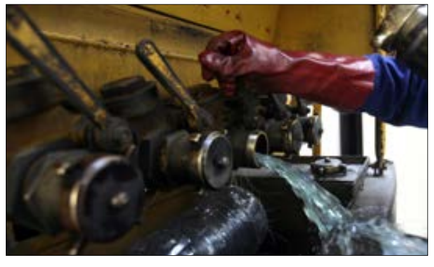

تقرير

# خطة أمنية لبعلبك... فقط في الإعلام!

عندما يعلن رئيس حركة أمل الرئيس نبيه بري والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، رفع الغطاء السياسي عن أي مرتكب في منطقة البقاع الشمالي، وعندما يترأس رئيس الجمهورية العماد ميشال عون جلسة استثنائية للمجلس الأعلى للدفاع (أعلى سلطة أمنية وعسكرية)، قبل حوالى الشهر، يخصصها لمناقشة الأوضاع الأمنية في البقاع عموماً وبعلبك خصوصاً، ويقرر اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لتعزيز الأمن فيها، ماذا يمنع السلطة السياسية ومن خلالها جميع المؤسسات العسكرية والأمنية من تنفيذ قرار ضبط الأمن في البقاع الشمالي؟

المؤسف بالنسبة لأهالي المنطقة، ليس ما يأملونه من إجراءات جذرية، «بل صار أقصى طموحنا وضع حد لفوضى السلاح والمسلحين يومياً، بحيث يبادر كل جهاز إلى تحمل مسؤوليته، بملاحقة من يخالف القانون، في أي اتجاه كان، وإذا حصل أي اعتراض سياسي على الإجراءات اليومية، عندها، سيبادر أهل المنطقة إلى قول الأشياء بأسمائها» على حد تعبير أحد رؤساء بلديات المنطقة.

ويسأل أحد نواب المنطقة الأجهزة الأمنية عما إذا كانت أية خطة عسكرية أو أمنية، سواء أكانت تقليدية أم استثنائية في الشكل والمضمون إلى أكثر من شهر (مجلس الدفاع انعقد في 18 أيار) حتى توضع موضع التنفيذ، ويقول: «حرام أن تسقط هيبة الدولة أمام حفنة من المجرمين والمرتكبين ممن يريدون أن يصادروا تضحيات الناس والجيش والمقاومين ممن تمكنوا من هزيمة الإرهاب التكفيري ويقفون في موقف العاجز إزاء عصابات لا تمت بصلة إلى قيم الناس وعاداتهم وتقاليدهم».

> **اللواء السيد يرفع سقف خطابه في مؤتمر صحافي يعقده عصراً**

صرخة الأهالي ستجد صداها، في المؤتمر الصحافي الذي سيعقده النائب اللواء جميل السيد عند الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم في «الكورال بيتش»، ومن المتوقع أن يرفع خلاله سقف خطابه السياسي، عبر دعوة جميع القوى إلى تحمل مسؤولياتها، فضلاً عن التلويح بإجراءات تصعيدية للأهالي.

وفيما نفى مرجع أمني معني علمه بوجود خطة أمنية، قائلاً لـ«الأخبار» إنه سمع ذلك فقط في وسائل الإعلام، لكن أحداً لم يطلب منه أية تحضيرات في هذا الاتجاه، تمنى رئيس بلدية بعلبك حسين اللقيس «أن تشهد بعلبك تواجداً فاعلاً لكل الأجهزة الأمنية والدرك في سبيل بسط سلطة الدولة وتفعيل دورها وتوقيف مرتكبي الأحداث المخلة بالأمن. وفي اتصال مع «الأخبار»، قال اللقيس: «المطلوب ليس خطة أمنية معلناً عنها مسبقاً وهي حتماً لن تؤدي إلى النتائج المرجوة، وإنما تدابير جدية وصارمة لحفظ الأمن وتوقيف المخلين»، وحذر من أن إحجام القوى الأمنية عن توقيف المرتكبين «يدفع المعتدى عليهم إلى الثأر وهذا تماماً ما يؤيده وجهاء العشائر الذين يطالبون الأجهزة الأمنية بحضور فاعل في المنطقة وممارسة دورها بحزم لتشكل رادعاً لمن تسول نفسه بالتعدي على الأمن والحد من عادات الثأر بين الناس».

(الأخبار)